

من المرأة الحرة والبطن والظهر من المرأة مطلقا والخذ من  
 المرأة والرجل كالحكم في الساق فأي عضو من هذه انكشف  
 وبه يمنعه عنها خلا فالابوبكرين واما حكم العورة العليظة  
 وهي البنبل والدير فهني على الخلاف المذكور في الساق ومع اذا  
 انكشف من احداهما وبه يمنعه عنها خلا فالابوبكرين فانه لا يمنعه  
 عنده ما لم يكن نصف او اكثر وهذا الخلاف المذكور في الزيادة  
 وكذا في غيرهما ولم يذكر الكرخي ان المانع من العورة العليظة  
 ما زاد على قدر الدرع والاول وهو الاصح لان حلقة الدير  
 عني عضو مفرد لها وكلمها لا تزيد على قدر الدرع فلو كان  
 كما قال مجازت الصلوة به انكث في جميعها وفيه قبح وقيل الحلقة  
 مع الالبين عضو واحد فلهذا يجرى قول الكرخي ولكن هذا غير  
 الاصح لكل البنية عضو الدير بالثريا اما ثدي المرأة فان كانت  
 مراصفة ان لم ينكس ثديها وهو المعقب دون المراففة فهو اي  
 الثدي تبع للصدر فلا يمنعه الا انكث في ربه المجمع من الصدر  
 والثديين وان كانت كبيرة قد انكس ثديها فالثدي في اهل  
 بنف

بنف حتى لو انكشف ربه مفرد كان مانعا وكذا كل اذن  
 عضو مستقل عن الرأس وكذا ما بين السترة والعاية عضو على  
 حدة واما الجنب فيقع للبطن وفي شرح تفسر الاثمة السرخسي  
 اذا كان الثوب رفيعا بحيث يصف ملوحة اي لو ان البثرة  
 لا يحصل به ستر العورة وهو ظاهر ولو كان غليظا لا يصف  
 بالعضو وتكمل بشكله ينبغي ان لا يمنعه حصول الستر ومن صله  
 بغيره ليس عليه غيره فلو قدر انه نظر انسان من تحت  
 فرأى عورته فهذا الحال ليس بشيء معتبر في منع جواز  
 الصلوة لحصول الستر الماء مؤدبه وذكره الزيات لوان  
 امرأة وصلت وهي تقدر على التوب الجدي اى الكثرة ليس فيه  
 خرق فاحس فليسيت ثوبا حلقاته خرق فاحس فانكشف  
 من ثمرها شيء ومن فخذها شيء ومن ساقها شيء وكان  
 المكشف بحيث لو جمع جميعه بلية ربوات لا يجوز صلوا  
 فكانت بناه على الساق اصفرها وهو اختيار البعض والمعتبر  
 في جمع المتفرق بلوغ المجمع ويصفر الاعضاء المكشفة